

القبيلة في المجتمع الليبي: قراءة سوسيو تاريخية - تأويلية في ديناميات الثبات والتحول الاجتماعي

امحمد انويجي غميص⁽¹⁾ وسعاد علي الرفاعي⁽²⁾

تاريخ الاستلام: 2026.07.08، تاريخ القبول: 2026.08.10، تاريخ النشر: 2026.09.30

الملخص:

تتناول هذه الدراسة القبيلة في المجتمع الليبي بوصفها نسقاً اجتماعياً وتاريخياً يتجاوز التصورات التي تختزلها في إطار تقليدي سابق للدولة أو في بقايا بنيوية تعيق مسار التحديث، وتنطلق من إشكالية تتمثل في تفسير استمرارية القبيلة ودورها في المجتمع الليبي، ومدى تعبير هذا الاستمرار عن ثبات بنيوي أو عن قدرة دينامية على التكيف والتحول، وتعتمد الدراسة مقارنة سوسيو- تاريخية تأويلية تستلهم التمييز بين الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكية الاجتماعية، مع إعادة توظيفه بما يتلاءم مع خصوصية السياق الليبي، انطلاقاً من تتبع مسار القبيلة عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدءاً من مرحلة ما قبل الدولة الحديثة مروراً بالعهد العثماني والسياسات الاستعماري وصولاً إلى الدولة الريفية، وتهدف الدراسة إلى الكشف عن آليات اشتغال النسق القبلي وأنماط تحوله التاريخية وإبراز أن القبيلة لم تغب عن البنية الاجتماعية حتى تعود في أوقات الأزمات، وإنما ظلت حاضرة بأدوار ووظائف متجددة وفق التحولات السياسية والاجتماعية وتسعى الدراسة كذلك إلى الانتقال من الوصف التاريخي إلى بناء تعميمات سوسيولوجية

¹ قسم التاريخ، كلية الآداب - الخمس / جامعة المرقب، eegomud@elmergib.edu.ly

² قسم علم الاجتماع كلية الآداب - الخمس / جامعة المرقب، Saalrifai@elmergib.edu.ly

تسهم في صياغة نموذج نظري منبثق من الواقع الليبي، يفسر ديناميات إنتاج الاجتماع الليبي وإعادة إنتاجه في ضوء العلاقة الجدلية بين الثبات والتحول.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، المجتمع الليبي، السوسيولوجيا التاريخية، التأويل السوسيولوجي، الثبات والتحول الاجتماعي، الديناميكا والاستاتيكا الاجتماعية.

The Tribe in Libyan Society: A Sociological Historical Integrative Reading of the Dynamics Stability and Social Change

Emhammed Al-Nuwaiji Ghamid and Suad Ali Al-Rifai

Received: Jul. 08, 2026; Accepted: Aug. 10, 2026 Published: Sep. 30, 2026

Abstract:

This study examines the tribe in Libyan society as a social and historical system that transcends perceptions that reduce it to a traditional framework preceding the modern state or to structural remnants that hinder the process of modernization. The study addresses the problem of explaining the continuity of the tribe and its role in Libyan society, and the extent to which this continuity reflects structural stability or a dynamic capacity for adaptation and transformation. The study adopts an interpretive socio-historical approach, drawing on the distinction between social statics and social dynamics, while reformulating this distinction in a manner appropriate to the specificity of the Libyan context. This is achieved by tracing the trajectory of the tribe through different historical stages, beginning with the pre-modern state period, passing through the Ottoman era and the colonial context, and extending to the rentier state.

The study aims to identify the mechanisms through which the tribal system operates and the patterns of its historical transformation, while demonstrating that the tribe did not disappear from the social structure only to re-emerge during periods of crisis. Rather, it remained continuously present, assuming renewed roles and functions in

accordance with political and social transformations. The study also seeks to move beyond historical description toward the construction of sociological generalizations that contribute to formulating a theoretical model derived from the Libyan reality, capable of explaining the dynamics through which Libyan social life is produced and reproduced in light of the dialectical relationship between stability and transformation.

Keywords: Tribe, Libyan Society, Historical Sociology, Sociological Interpretation, Social Stability and Transformation, Social Dynamics and Statics

مقدمة:

تعد القبيلة في المجتمع الليبي من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا واستمرارية إذ لا يمكن اختزالها في كونها مجرد إطار تقليدي سابق على تشكل الدولة ولا في كونها بقايا بنوية تعيق مسار التحديث بل تتجاوز ذلك لتشكل أحد المفاتيح التفسيرية لفهم طبيعة الاجتماع الليبي في كليته، فقد ظلت القبيلة عبر مسار تاريخي طويل حاضرة بوصفها بنية تنظيمية قادرة على إعادة إنتاج ذاتها في سياقات سياسية واقتصادية متباينة الأمر الذي يثير إشكالية معرفية تتعلق بكيفية فهم هذا الاستمرار: هل هو تعبير عن ثبات بنيوي جامد؟ أم عن قدرة دينامية على التكيف والتحول؟

تنطلق هذه الدراسة من نقد المقاربات الاختزالية التي قاربت القبيلة ضمن نماذج تفسيرية مستمدة من تجارب تاريخية واجتماعية مغايرة للسياق الليبي والعربي حيث جرى النظر إليها تارة بوصفها بنية تقليدية تعيق تشكل الدولة الحديثة وتارة أخرى باعتبارها مرحلة تاريخية انتقالية يفترض تجاوزها ضمن مسار تطوري

خطي ينتهي إلى الحداثة السياسية والاجتماعية⁽¹⁾. وفي مقابل هذه التصورات تسعى الدراسة إلى بناء قراءة سوسيولوجية- تاريخية- تأويلية تنطلق من الواقع الليبي في خصوصيته التاريخية والثقافية وتتعامل مع القبيلة باعتبارها نسقا اجتماعيا متحولا لا مجرد بقايا ماضٍ أو نقيض بنيوي للدولة.

وتتمثل إشكالية الدراسة في محاولة تفسير الدور الذي تؤديه القبيلة في المجتمع الليبي خاصة في ظل حضورها المتجدد في لحظات الأزمات والتحولات حيث غالبا ما يفسر هذا الحضور بوصفه عودة إلى أنماط تقليدية ما قبل الدولة في حين تفترض هذه الدراسة أن القبيلة لم تغب تاريخيا حتى تعود، بل ظلت كامنة داخل البنية الاجتماعية، تعيد تفعيل نفسها كلما اختل التوازن السياسي أو المؤسسي ومن هنا ينبثق السؤال المركزي: كيف يمكن فهم القبيلة في المجتمع

¹. يلاحظ هذا الاتجاه بصورة واضحة لدى بعض الدراسات التي قاربت البنية القبلية من خلال نماذج تفسيرية مستمدة من تجارب تاريخية مغايرة إذ نظر بعض الباحثين إلى القبيلة باعتبارها نقيضا لبناء الدولة الحديثة كما عند محمد عابد الجابري في تحليله (للقبيلة والغنيمة والعقيدة) بوصفها محددات للعقل السياسي العربي حيث اعتبر القبيلة بنية تقليدية تنازع الدولة الحديثة منطقها المؤسسي، انظر: محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2000، وانظر أيضا: محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د-ت)، ص 189.

بينما اتجهت دراسات أخرى إلى التعامل مع القبيلة باعتبارها مرحلة تاريخية مرشحة للتجاوز ضمن مسار التحديث الاجتماعي والسياسي كما يظهر لدى المنصف الوناس في تناوله للشخصية الليبية من خلال ثلاثية (القبيلة، والغنيمة والغلبة) حيث جرى تفسير استمرار القبيلة بوصفه تعبيراً عن تعثر الانتقال إلى الحداثة السياسية والاجتماعية، انظر: المنصف وناس ثالث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطة للنشر، 2014، ص 86. وهي مقاربات رغم أهميتها التفسيرية ظلت أسيرة نماذج تطويرية ومعايير حداثة ذات مرجعية غربية الأمر الذي حد من قدراتها على فهم ديناميات القبيلة بالمجال الليبي بوصفها بنية تاريخية قابلة لإعادة التشكل لا مجرد بقايا تقليدية جامدة.

الليبي بوصفها قوة اجتماعية مستمرة تتفاعل تاريخيا بحيث تجمع بين الثبات
البنوي والتحول الوظيفي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تعتمد الدراسة مقارنة تأويلية تستلهم في بعدها المنهجي
التصور السوسيولوجي عند (أوجست كونت) خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين
الإستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية مع إعادة توظيف هذا التصور في
سياق محلي لا يفترض تطابقه مع التجربة الأوروبية، بل يستثمره كأداة تحليلية
لفهم خصوصية الاجتماع الليبي، فالتاريخ في هذا الإطار لا يفهم كمسار خطي
يتجه من القبيلة إلى الدولة بل كسلسلة من التحولات التي تعيد إنتاج البنى
الاجتماعية نفسها ضمن أشكال ووظائف مختلفة.

وتسعى هذه الدراسة من خلال تتبعها لمسار القبيلة عبر مراحل ما قبل الدولة
الحديثة والعهد العثماني والسياق الاستعماري وصولا إلى الدولة الريعية إلى
الكشف عن منطق اشتغال النسق القبلي من حيث بنيته وأنماط تحوله.

كما تهدف إلى الانتقال من مستوى الوصف التاريخي إلى مستوى التفسير
النظري عبر صياغة تعميمات سوسيولوجية يمكن أن تمهد لبناء نموذج نظري
منبثق من الواقع الليبي، يسهم في فهم دينامياته الداخلية، بعيدا عن الاسقاطات
الجاهزة وبذلك لا تقف هذه الدراسة عند حدود تحليل ظاهرة اجتماعية بعينها بل
تتفتح على أفق أوسع يتمثل في الإسهام في تأسيس مقارنة سوسيولوجية محلية
ترى في القبيلة ليس مجرد موضوع للدراسة بل مدخلا لفهم آليات إنتاج الاجتماع
الليبي وإعادة إنتاجه عبر الزمن في تفاعل مستمر بين الثبات والتحول.

أولاً- الإطار المنهجي للدراسة:

يبنى هذا الإطار المنهجي على تحويل الإشكال النظري الذي تطرحه ظاهرة القبيلة في المجتمع الليبي إلى بناء تحليلي متماسك يربط بين المعطى التاريخي والتفسير السوسيولوجي، ويستهدف الانتقال من مستوى الوصف والسردي إلى مستوى التفسير والتعميم.

تتمثل مشكلة الدراسة في الصعوبة المعرفية المرتبطة بفهم موقع القبيلة في المجتمع الليبي خاصة في ظل حضورها المتجدد في فترات الأزمات والتحويلات السياسية حيث تفسر غالباً بوصفها عودة إلى أنماط تقليدية ما قبل الدولة غير أن هذا التفسير ينطوي على اختزال إذ يتجاهل البعد البنوي والتاريخي للقبيلة ويغفل كونها لم تفكك تاريخياً بقدر ما أعيد تشكيلها ضمن سياقات مختلفة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في القبيلة بوصفها ظاهرة مستمرة تتجاوز التفسير المرحلي.

وتتبلور إشكالية الدراسة في محاولة فهم الكيفية التي يمكن من خلالها مقارنة القبيلة في المجتمع الليبي، بوصفها نسقاً اجتماعياً كلياً يجمع بين الاستمرارية البنوية والتحول الوظيفي بحيث لا تختزل في كونها بقايا ماضٍ تقليدي ولا تفهم فقط من خلال حضورها الظرفي، بل باعتبارها بنية كامنة تتفعل تاريخياً عند اختلال التوازن السياسي والمؤسسي، وعليه يتمحور التساؤل المركزي حول:

كيف يمكن تفسير استمرارية القبيلة في المجتمع الليبي رغم تعاقب أنماط السلطة والدولة وما طبيعة العلاقة بين ثبات بنيتها وتحول وظائفها عبر هذه المراحل؟

وتتطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن القبيلة في المجتمع الليبي تمثل نسقا اجتماعيا ذا استمرارية بنيوية يعيد إنتاج ذاته عبر تحولات وظيفية متغيرة بحيث تظل البنية القبلية ثابتة في جوهرها من حيث (الانتماء والتضامن وآليات الضبط الاجتماعي) في حين تتغير وظائفها تبعا لتحولات السلطة السياسية وطبيعة الاقتصاد وموقع المجتمع في النظام الدولي وتفترض الدراسة تبعا لذلك أن حضور القبيلة في المرحلة المعاصرة لا يمثل عودة إلى الماضي بل استمرارا متحولا لبنية لم تفكك تاريخيا.

أما من حيث المنهج المعتمد فتعتمد الدراسة مقارنة سوسيولوجية- تاريخية- ذات طابع تأويلي تستند إلى تحليل تطور الظاهرة عبر الزمن وربطها بسياقاتها السياسية والاقتصادية مع توظيف التمييز المنهجي بين الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية كما بلوره أوجست كونت، دون الوقوع في إسقاط حرفي للنموذج الوضعي، بل عبر إعادة تأويلية بما يتلاءم مع خصوصية الواقع الليبي، ويقوم هذا المنهج على تتبع التحولات التاريخية للقبيلة وتحليل وظائفها في كل مرحلة، وصولا إلى تعميمات نظرية تفسر استمراريتها.

ويتحدد الإطار المجالي للدراسة في المجال الليبي بوصفه وحدة تحليل مع الأخذ في الاعتبار تبايناته الإقليمية (طرابلس، برقة، فزان) وما يرتبط بها من امتدادات جغرافية وتاريخية نحو المحيط الاقليمي خاصة في فترات الاستعمار والتفاعل مع القوى الدولية أما الإطار الزمني فيمتد من مرحلة ما قبل الدولة الحديثة مروراً

بالعهد العثماني بمراحله المختلفة ثم حقبة الإستعمار الإيطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية وصولاً إلى مرحلة الدولة الريفية.

وتتمثل المتغيرات الأساسية في الدراسة في ثلاث متغيرات مترابطة تشكل محددات اشتغال النسق القبلي ويمكن إجمال المحددات في الآتي: أولها طبيعة السلطة السياسية بما تتضمنه من حالات التفكك (حيث تغيب الدولة ويبرز الدور القبلي) أو حالة قوة مركز السلطة (حيث تسعى الدولة إلى احتواء القبيلة) أو الاحتواء التفاوضي (حيث تدمج القبيلة كوسيط داخل السلطة).

وثانيها طبيعة الاقتصاد الذي يتراوح بين اقتصاد معيشي قائم على الانتاج المحلي واقتصاد استعماري يعيد توجيه العلاقات نحو الخارج واقتصاد ريعي يقوم على توزيع الموارد وهو ما يؤثر في موقع القبيلة ووظيفتها.

وثالثها موقع المجتمع في النظام الدولي سواء في حالة الاستقلال النسبي أو الخضوع للاستعمار أو الاندماج ضمن شبكات دولية وهو ما ينعكس على طبيعة الفعل القبلي وعلاقته بالخارج.

أما من حيث المفاهيم الإجرائية فتستخدم الدراسة مفهوم (القبيلة) بوصفه نسقا اجتماعيا يتجاوز رابطة الدم ليشمل منظومة من العلاقات والقيم وآليات التنظيم كما يستخدم مفهوم (الثبات البنوي) للإشارة إلى استمرارية عناصر الانتماء والتضامن في حين يشير (التحول الوظيفي) إلى تغير الأدوار التي تؤديها القبيلة عبر المراحل كما يستخدم مفهوم (الكمون) للدلالة على استمرار البنية في حالة

غير ظاهرة مقابل (التفعيل) الذي يشير إلى عودتها إلى الواجهة في سياقات معينة.

وبذلك يشكل هذا الإطار المنهجي قاعدة تحليلية تسمح بفهم القبيلة في المجتمع الليبي بوصفها ظاهرة مركبة تجمع بين الاستمرارية والتحول وتفتح المجال أمام بناء تفسير سوسيولوجي منبثق من خصوصية هذا الواقع.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة الفيزياء الاجتماعية عند أوجست كونت:

يعد أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الوضعي وقد انطلق في تصوره للمجتمع من فكرة أساسية مفادها أن الظواهر الاجتماعية تخضع شأنها شأن الظواهر الطبيعية إلى قوانين منتظمة يمكن اكتشافها علمياً⁽¹⁾ وقد أطلق كونت في البداية على علم الاجتماع اسم الفيزياء الاجتماعية^(2*) في محاولة منه لإضفاء الطابع العلمي التجريبي على دراسة المجتمع وبعيدا عن التفسيرات الميتافيزيقية أو الأخلاقية⁽³¹⁾ غير أن مشروعه لم يكن تقنيا محضا بل تاريخيا في جوهره من خلال تفسير النظام الاجتماعي والتنبؤ بتحولاته التاريخية فلم ينف التاريخ وإنما اعتبره المجال الذي تتحقق وتتجلى فيه القوانين الاجتماعية خاصة

¹ . علي الحوات، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، منشورات شركة الجا، فاليتا- مالطا، 1998، ص64-65.

* . في حدود عام 1830، استخدم كونت مصطلح السوسيولوجيا للإشارة إلى العلم الجديد الذي كان يؤسس له، واصفاً إياه بالعلم الذي يدرس القوانين الأساسية للتطور الاجتماعي وقد فضل كونت تسميته بالسوسيولوجيا عن تسمية الفيزياء الاجتماعية ليميز كونت علم الاجتماع عن الفيزياء وإعطائه هوية مستقلة.

¹ . صلاح مصطفى، الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، سلسلة كتب علم الاجتماع والتنمية، الكتاب الثامن عشر، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1996، ص152.

وأن السوسيولوجيا ولدت في أعقاب الثورتين السياسية (الثورة الفرنسية 1789)
(والصناعية في أوروبا) حيث شعر بالحاجة إلى علم جديد يمكنه فهم الفوضى
الاجتماعية الناتجة عن هذه التحولات الهائلة وإعادة بناء الاستقرار المجتمعي
على أسس وضعية ومن هذا المنطلق ارتكز على تصور ثنائي للمجتمع
بالاعتماد على مفاهيم فيزيائية- وضعية كمفهوم: الاستاتيكا الاجتماعية
والديناميكا الاجتماعية.

تعتمد هذه الدراسة الفيزياء الاجتماعية كما بلورها (كونت) بوصفها منطلقا نظريا
تأويليا لا باعتبارها نموذجا وضعيا مغلقا بل كإطار تحليلي قابل لإعادة القراءة
في ضوء خصوصية الواقع الليبي وينطلق هذا التوظيف من المركزية في فكر
كونت والتي مفادها: أن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين انتظام يمكن الكشف
عنها علميا وأن التاريخ ليس مجرد تعاقب للأحداث بل هو المجال الذي تتجلى
فيه هذه القوانين ومن ثم فإن فهم الظواهر الاجتماعية لا يتحقق عبر الوصف
الخارجي وإنما من خلال تحليل العلاقات الداخلية التي تربط بين عناصر النسق
الاجتماعي ورصد كيفية تفاعلها عبر الزمن.

وفي هذا الإطار يكتسب التمييز المنهجي الذي وضعه كونت بين الاستاتيكا
الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية أهمية تحليلية خاصة داخل هذه الدراسة إذ
تشير الاستاتيكا إلى دراسة شروط النظام والاستقرار أي العناصر التي تضمن

تماسك المجتمع واستمراريته⁽¹⁾ في حين تتعلق الديناميكا بدراسة قوانين التغير والتحول أي الكيفيات التي يعيد بها المجتمع إنتاج ذاته عبر التاريخ⁽²⁾.

وانطلاقاً من هذا التمييز يمكن مقارنة القبيلة في المجتمع الليبي بوصفها نسقاً اجتماعياً مزدوج البنية: فهي من جهة تمثل عنصراً استراتيجياً يضمن استمرارية أشكال الانتماء والتضامن وآليات الضبط الاجتماعي ومن جهة أخرى تحمل في داخلها قابلية ديناميكية للتحول تتجلى في إعادة تشكيل وظائفها تبعاً لتحولات السياق السياسي والاقتصادي وموقع المجتمع في النظام الدولي.

وعلى هذا الأساس لا تفهم القبيلة بوصفها بقايا نمط تقليدي سابق على الدولة بل باعتبارها بنية تاريخية مستمرة تمتلك قدرة كامنة على التكيف وإعادة الإنتاج فكما تفترض الفيزياء الاجتماعية أن الطاقة لا تفنى بل تتحول من شكل إلى آخر كذلك يمكن تأويل القبيلة كقوة اجتماعية كامنة لا تختفي بل تدخل في حالات من الكمون حين تستقر البنى المؤسسة لتعود إلى الفعل عند اختلال التوازن العام أو ضعف السلطة المركزية.

إن مفهوم الكمون والتفعيل هنا لا يمثل توصيفاً وصفاً بقدر ما يشكل أداة تفسيرية مركزية: فالقبيلة لا تعود في لحظات الأزمات (لأنها لم تختف أصلاً) بل لأنها تنتقل من حالة استاتيكية منخفضة الظهور إلى حالة ديناميكية عالية الفاعلية وهذا التحول لا يحدث بصورة عشوائية بل يخضع لشروط بنيوية محددة

¹. علي الحوات، المرجع المتقدم، ص 69.

². علي عبد الرازق جلبي، قضايا علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 55.

ترتبط أساسا بطبيعة السلطة السياسية (تفككا أو تمركزا أو احتواء) وبأنماط الاقتصاد السائدة وبمواقع المجتمع الليبي ضمن التفاعلات الإقليمية والدولية. ومن هذا المنظور يصبح حضور القبيلة في المرحلة المعاصرة تعبيرا عن استمرارية متحولة لا عن ارتداد تاريخي وهو ما ينسجم مع الفرضية المنهجية للدراسة التي ترى أن البنية القبلية تظل ثابتة في جوهرها بينما تتغير وظائفها تبعا لتحولات السياق وعليه فإن تحليل القبيلة لا ينبغي أن يتم ضمن ثنائية (التقليد/ الحداثة)⁽¹⁾ بل ضمن إطار يدرس شروط إعادة إنتاج البنى الاجتماعية نفسها عبر التاريخ.

كما يتيح هذا التصور النظري إعادة تقييم المقاربات التي اختزلت القبيلة في كونها عائقا أمام بناء الدولة إذ يكشف المنظور (الكونتي) في قراءته التأويلية المعتمدة هنا أن البنى الاجتماعية ذات الجذور التاريخية العميقة لا تعمل بالضرورة ضد الدولة بل يمكن أن تؤدي دورا وظيفيا في حفظ التماسك الاجتماعي وتوفير قنوات للشرعية والعمل كوسيط مؤقت في فترات ضعف المؤسسات.

وعليه فإن القبيلة ضمن هذا الإطار لا تفهم ككيان مناهض للتمدن بل كنسق اجتماعي قادر من حيث المبدأ على الاندماج ضمن ترتيبات مؤسسية حديثة شريطة توفر شروط إعادة التوجيه البنوي لوظائفها فالمسألة لا تتعلق بوجود

¹. محمد عابد، الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ت)، ص189.

القبيلة في حد ذاتها وإنما بطبيعة السياق الذي يفعلها وبالوظائف التي تسند إليها داخل النسق العام وبهذا المعنى يشكل توظيف الفيزياء الاجتماعية عند كونت أداة نظرية تسمح بالانتقال من تفسير القبيلة كظاهرة استثنائية أو فوضوية إلى فهمها كجزء من انتظام اجتماعي أوسع تحكمه قوانين الثبات والتحول وهو ما ينسجم مع الهدف العام للدراسة المتمثل في بناء تفسير سوسيولوجي منبثق من خصوصية الواقع الليبي وقادر على إنتاج تعميمات نظرية تتجاوز حدود الحالة المدروسة نحو أفق تأسيس علم اجتماع محلي.

ثالثاً: الإطار التاريخي - التأويلي للدراسة

ينطلق هذا الإطار من فرضية أساسية مفادها أن فهم القبيلة في المجتمع الليبي لا يمكن أن يتحقق عبر السرد التاريخي الخطي للأحداث ⁽¹⁾ وإنما عبر إعادة قراءتها بوصفها بنية اجتماعية متواصلة تتبدل وظائفها داخل سياقات تاريخية متعاقبة بحيث يصبح التاريخ نفسه مجالاً لتجلي التحولات البنوية ⁽²⁾ للنسق القبلي لا مجرد خلفية زمنية لها.

ومن هذا المنظور يتم دمج المعطى التاريخي بالتحليل السوسيولوجي في قراءة تأويلية تستهدف الكشف عن منطق الاستمرارية داخل التحول.

أولاً/ القبيلة في سياق ما قبل الدولة الحديثة:

1. إ. محمد إنيويجي، غميص، المنهج السيميائي وتحليل النصوص التاريخية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، كلية الآداب، الخامس، العدد (31)، سبتمبر 2025، ص 1 - 81.

2. إ. محمد إنيويجي، غميص، إعادة بناء المنهجية التاريخية في قراءة النصوص، دراسة تطبيقية، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، العدد (2)، المجلد الأول، 2025، ص 81.

لعل فهم تشكل القبيلة في المجال الليبي خلال مرحلة ما قبل الدولة الحديثة يقتضي تجاوز المقاربات الوصفية السطحية نحو تحليل الشروط البنوية العميقة التي أعادت إنتاجها كنسق اجتماعي مهيم في هذا الإطار لا يمكن اختزال القبيلة في عامل واحد أو رده إلى أحداث مفصلية بعينها⁽¹⁾ بل ينبغي قراءته ضمن سيرونة تاريخية مركبة.

ارتبطت بحالة التفكك العام التي عرفها المغرب الإسلامي منذ القرن الحادي عشر والتي عبر عنها ابن خلدون بوصفها انتقالا من عمران متصل إلى عمران متقطع تغلب عليه الفراغات والانقطاعات " بعد أن كان عمران متصلا من البحر الرومي إلى بلاد السودان في طول ما بين السوس الأقصى وبرقة وهي اليوم كلها أو أكثرها قفار وخلاء وصحاري إلا ما هو منها بين البحر أو ما يقاربه من التلول"⁽²⁾، غير أن هذا المنظور على أهميته التفسيرية يستدعي مراجعة نقدية لبعض المسلمات التي استقرت في الكتابات التاريخية⁽³⁾ لعل أبرزها النزعة إلى إرجاع ترسخ نمط البداوة في المجال الليبي إلى الهجرة الهلالية وبخاصة هجرة بني سليم إذ أن مثل هذا التفسير ينطوي على قدر من التبسيط الاختزالي ذلك أن المعطيات التاريخية والسوسيولوجية تشير إلى أن نمط الحياة الرعوي - البدوي في

¹. عادل النفاتي، المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغرب: حفريات في أدب الرحلة - القرن 16، في الهوية والتدين والثقافة، أفريقيا الشرق - المغرب، 2015، ص 41-42.

². عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1399 هـ / 1979 م، المجلد الأول، ص 307.

³. عيسى رمضان، القبلاوي بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيقية من ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات العامة (10)، طرابلس - ليبيا، 2005، ص 30-36.

ليبيا يسبق الهجرات الهلالية ويرتبط أساسا بالشروط الايكولوجية والبنوية للمجال من حيث ندرة الموارد واتساع المجال الجغرافي وضعف إمكانيات الاستقرار الزراعي الكثيف وعليه فإن هجرة بني سليم ينبغي فهمها بوصفها عامل اندماج ضمن نسق قائم سلفا فهؤلاء الوافدون لم يحدثوا قطيعة مع البنية المحلية بل اندمجوا فيها بسهولة نسبية وهو ما يمكن تفسيره بتماثل أنماط العيش بين الطرفين في مقابل تعذر اندماجهم في أنماط الاستقرار الزراعي- الدولي التي عرفت مناطق أخرى كمصر ومن ثم فإن هذا الاندماج يكشف عن خاصية بنوية في المجتمع الليبي قوامها يغلب عليه النمط الرعوي كأفق ناظم للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي.

ويعزز هذا الطرح ما تذهب إليه بعض الشهادات التاريخية المبكرة مثل ما أورده هيرودوت حول المجتمعات الليبية القديمة بوصفها مجتمعات رعوية ذات ارتباط وثيق بدورات الطبيعة⁽¹⁾ وهو ارتباط يتجاوز البعد الاقتصادي ليطال البنى الرمزية والثقافية بما في ذلك أشكال التدين المرتبطة بالإيقاعات الطبيعية كالتقويمات القمرية ودورات الخصوبة والتكاثر⁽²⁾.

كذلك تؤكد كتابات الرحالة والمؤرخين اللاحقين رسوخ النمط البدوي الرعوي في المجال الليبي بوصفه معطى تاريخيا سابقا للهجرات الهلالية وليس مجرد نتيجة

¹. هيرودوت، الكتاب الرابع، ترجمة: محمد المبروك الدويب، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003، ص15.

². سعاد علي الرفاعي، طقوس العبور بالعرس الليبي ودلالاته القيمية: سوسيوتقافة الحناء، مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية، الجامعة الليبية المفتوحة، المجلد (4)، العدد (2)، 2026، ص(208).

لها فقد أشار الرحالة والمؤرخ المصري عبد الباسط بن خليل في كتابه (الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم)⁽¹⁾ أثناء حديثه عن أقاليم طرابلس والمجال المغربي إلى انتشار الأعراب والقبائل المتنقلة وهيمنة أنماط العيش القائمة على الارتحال والرعي والتحكم في المسالك الصحراوية بما يعكس استقرار البنية البدوية في المجال منذ زمن مبكر كما أورد أوصافا تتعلق بتحركات القبائل وتحالفاتها وعلاقتها بالمجال الصحراوي ومسالك القوافل وهي كلها مؤشرات ضمنية على تجذر التنظيم البدوي الرعوي في ليبيا وشمال أفريقيا عموما ولا تبدو هذه الإشارات مجرد ملاحظات عابرة بقدر ما تعكس حضورا بنويا للقبيلة باعتبارها إطارا منظما للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجال الصحراوي وشبه الصحراوي الأمر الذي يعزز الطرح القائل بأن هجرة بني سليم مثلت عامل تدعيم وإعادة تشكيل لبنية قائمة سلفا أكثر من كونها لحظة تأسيس تاريخي لنمط البداوة في ليبيا ومن ثم فإن ما ارتبط بالهجرة الهلالية من مظاهر الانقطاع أو تراجع العمران لا ينبغي تفسيره بوصفه نشأة أولى للبداوة في المجال الليبي وإنما بوصفه تحولا في درجة هيمنة النمط البدوي - الرعوي واتساع مجاله على حساب أنماط الاستقرار المحدودة التي كانت قائمة في بعض الحواضر والواحات والمجالات الزراعية الساحلية فالمجتمع الليبي لم يكن خاليا من أشكال

¹. عبد الباسط بن خليل، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، مخطوط مكتبة الفاتيكان، رقم 729، ضمن أخبار رحلة إلى بلاد المغرب وطرابلس، ص 160-175، وانظر أيضاً: عمر التدمري، مشاهدات وأخبار عبد الباسط الظاهري في بلاد المغرب والأندلس، مجلة المناهل، المغرب، العدد 47، 1993، ص 115-130.

العمران أو الاستقرار قبل بني سليم غير أن هشاشة البنى السياسية وضعف المركزية وخصوصية المجال الأيكولوجي القائم على الندرة والانتساع الصحراوي جعلت التنظيم القبلي- الرعوي أكثر قابلية لإعادة إنتاج ذاته وأكثر قدرة على استيعاب الوافدين الجدد داخل نسقه الاجتماعي، ومن هنا يمكن فهم اندماج بني سليم في المجال الليبي لا باعتباره فعلا تأسيسيا لنمط جديد وإنما باعتباره تعزيزا لبنية كانت تمتلك شروط استمرارها التاريخي- قبل الهجرة- الأمر الذي يفسر في المقابل محدودية اندماجهم داخل المجال المصري الذي كانت تحكمه بنية زراعية مركزية أكثر تماسكا واستقرارا وهو ما يعني أن التحولات التي شهدتها المجال الليبي خلال المرحلة الهلالية لم تؤد إلى إنتاج القبيلة من العدم بقدر ما ساهمت في إعادة توسيع وظائفها الاجتماعية والسياسية داخل مجال تاريخي يمتلك قابلية بنيوية لإعادة إنتاج التنظيم القبلي- الرعوي كلما تراجعت فعالية الدولة أو ضعفت آليات الضبط المركزي، وفي ظل هذه الشروط ومع تراجع السلطة المركزية وتفكك الكيانات السياسية الوسيطة أعادت الجماعات المحلية تنظيم نفسها ضمن أطر قبلية تولت وظائف الضبط الاجتماعي وتوفير الأمن وإدارة الموارد في سياق غياب الاحتكار الشرعي للعنف غير أن هذا التشكل لا ينبغي فهمه بوصفه مجرد استجابة ظرفية لحالة الانحطاط التي خلفتها المجاعات والأوبئة وانقطاع تجارة العبور عبر المتوسط بل بوصفه نمطا بنيويا متجذرا أعيد تفعيله وتكييفه مع التحولات التاريخية.

ومن منظور تأويلي يمكن قراءة هذا التحول بوصفه انتقالاً من نمط اجتماع متمركز حول الدولة إلى نمط متمركز حول الجماعة حيث تغدو القبيلة الإطار المرجعي الأعلى للانتماء والتنظيم⁽¹⁾ وقد اتخذ هذا النسق أشكالاً متعددة عكست قدرته العالية على التكيف فبرزت أنماط قبلية متميزة (عرقية، مجالية، صوفية، ولاحقاً سياسية) بما يدل على مرونة البنية القبلية وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها في سياقات تاريخية متباينة.

وفي هذا السياق تبرز القبيلة الصوفية بوصفها محاولة نوعية لإعادة تركيب الاجتماع على أساس رمزي- عقدي يتجاوز حدود العصبية التقليدية فقد اضطلعت الحركات الصوفية بدور يتجاوز المجال الروحي إلى المجالين الاجتماعي والسياسي حيث تحولت الزوايا إلى مؤسسات وسيطة ساهمت في تحقيق قدر من التماسك داخل مجتمع يتسم بالتشطيء⁽²⁾ غير أن هذا المسار كان يحمل في طياته إمكانات لتبلور مشروع سياسي بديل قائم على إعادة تنظيم المجال الاجتماعي وفق مرجعية صوفية جامعة⁽³⁾ إلا أن هذه الإمكانيات تعرضت للإجهاض بفعل التدخل العثماني⁽⁴⁾ الذي أعاد توجيه البنية الصوفية نحو أنماط وظيفية أكثر احتواءً وأقل استقلالاً عبر تحويلها من فاعل اجتماعي- سياسي ذي

¹. كريم الدين، البرموني، كتاب تنقيح روضة الأزهار ومنبه السادات الأبرار، المكتبة الثقافية، بيروت، (د.ت)، ص238 وما بعدها.

². محمد انويحي غميص، الصوفية بأفق لبدة خلال القرن العاشر الهجري، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد (19)، 2011، ص44.

³. المرجع نفسه، ص46.

⁴. محمد انويحي، المرجع المتقدم، ص50.

مشروع إلى بنى طقوسية أقرب إلى (النزعة الدراوشية) المنتشرة في المشرق⁽¹⁾ وفي هذا السياق يمكن القول إن السياسات العثمانية التي انصرفت أساساً إلى الجباية وضبط المجال⁽²⁾ لم تسهم في توسيع القاعدة الحضرية أو تطوير المؤسسات المدنية بل أسهمت في تكريس انحصار النمط الحضري داخل مراكز محدودة خاصة ضمن أسوار المدن الكبرى مثل طرابلس مقابل استمرار هيمنة البنى القبلية في المجال الأوسع، وعليه فإن القبيلة في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة لا يمكن النظر إليها بوصفها بقايا ماضٍ تقليدي أو بديلاً مؤقتاً للدولة بل كبنية تأسيسية أعادت من خلالها المجتمعات المحلية تنظيم ذاتها في مواجهة اختلالات التوازن بين الدولة والمجتمع فهي تمثل في آن واحد عنصر استمرارية في البنية الاجتماعية وآلية ديناميكية للتحويل الوظيفي لتحديد أدوارها تبعاً لتحولات السياق التاريخي والبنوي.

ثانياً: تشكل القبيلة في سياق الالتحاق بالمجال العثماني: مع دخول العثمانيين إلى طرابلس سنة 1551 بقيادة سنان باشا ودارغوت باشا لم يشهد المجال الليبي انتقالاً حاسماً من نمط ما قبل الدولة إلى نموذج الدولة المركزية المكتملة بقدر ما دخل في طور وسيط يمكن توصيفه بإعادة تنظيم العلاقة بين النسق القبلي

¹. امحمد إنجي غميص، المرجع المتقدم، ص 41. وانظر أيضاً: محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص(ن-ص).

². محمد بن خليل، غلبون، تاريخ طرابلس الغرب، المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1349 هـ، ص 98-140.

والسلطة السياسية⁽¹⁾ فقد ظل الحضور العثماني رغم طابعه السيادي محدود القدرة على اختراق البنى الاجتماعية العميقة خاصة في الأرياف والفضاءات الصحراوية الأمر الذي فرض عليه الاعتماد على الأطر القائمة بدل تفكيكها أو إحلال بدائل مؤسسية محلها.

في هذا السياق لم تعد القبيلة الليبية تقوم مقام الدولة كما في المرحلة السابقة وخاصة في صورتها الصوفية ذات المشروع السياسي المناهض للوجود العثماني بل تحولت إلى فاعل اجتماعي وسيط مدمج ضمن بنية حكم مركبة اتسمت فيها العلاقة مع السلطة العثمانية بطابع تفاوضي أكثر منه إخضاعى وفي هذا الإطار برزت بشكل خاص (قبيلة الكرغلية) بوصفها تشكلا اجتماعيا سياسيا حضريا اضطلعت بدور محوري في تدعيم السلطة العثمانية وفرض نفوذها.

غير أن فهم التشكل الكرغلي يقتضي تجاوز القراءة الاختزالية التي درجت عليها الكتابات التاريخية التي اعتبرت الكرغلية مجرد (فئة مولدة) ناتجة عن تزاوج بين العنصر العثماني والعنصر المحلي⁽²⁾⁽³⁾ فهذه المقاربة فضلا عن هشاشتها

¹. فاتح رجب، قدارة، القبيلة والسلطة في القرن 19 من التمرّد إلى الاحتواء، دراسة في الوثائق التاريخية، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024، ص (899-939)

². ابن غلبون، التذكّار، مرجع متقدم، ص 150-160.

². إن القراءة التي قدمها ابن غلبون للكرغلية بوصفهم أبناء الأتراك من النساء المحليات شكلت أحد المصادر الأولى للخلط بين الأصل البيولوجي والموقع الاجتماعي وهو خلط انعكس لاحقاً في كثير من الأدبيات التي تناولت الكرغلية باعتبارهم جماعة عرقية أكثر من كونهم ظاهرة تاريخية- سياسية، وبهذا المعنى أسهمت الكتابة التاريخية التقليدية في إنتاج تمثّلات اجتماعية للكرغلة أكثر مما قدمت توصيفاً سوسيولوجياً لطبيعة موقعهم داخل البنية السياسية والاجتماعية للمجالي الليبي، لذا فإن هذه الدراسة لا تعتبر ظاهرة الكراغلة في ليبيا مجرد حالة اختلاط عرقي بين أبناء عثمانيين وأمّهات محليات، لأن هذا التفسير الشائع اختزل تكويناً اجتماعياً وسياسياً

معقداً في صورة بيولوجية ضيقة كرسها جزء من الخطاب التاريخي التقليدي، فالكراغلة لم يكونوا جماعة مولدة خالصة بالمعنى الأثني بل تشكلوا تدريجياً من خليط اجتماعي واسع ضم المولدين والمهاجرين الأندلسيين، وفنات من القبائل الليبية إضافة إلى عناصر ارتبطت بالإدارة العثمانية أو بالمراكز الحضرية التي نشأت حولها، ومع الزمن، طغت صفة المولدين على بقية التكوينات، حتى أصبحت وكأنها التعريف الوحيد للجماعة، رغم أن الواقع الاجتماعي كان أكثر تركيياً بكثير، هذا الاختزال لم يكن بريئاً تماماً، إذ أن الدولة العثمانية في ليبيا لم تعتمد فقط على القوة العسكرية بل سعت أيضاً إلى صناعة كتلة اجتماعية تدور في فلكها، تكون أقل ارتباطاً بالبنى القبلية والمجالية والزوايا الصوفية التي مثلت أحياناً مراكز مقاومة أو استقلال عن السلطة المركزية، وهنا ظهر الكرغلية بوصفهم جماعة (وسطى) بين السلطان العثماني والسكان المحليين، لا هم عثمانيون خالص، ولا هم جزء كامل من التركيبة القبلية التقليدية، ومن هنا يمكن فهم جانب مهم من سلوك هذه الجماعة عبر ما يفسره عالم النفس الاجتماعي Henri tajfel في نظرية الهوية الاجتماعية، فالإنسان حين يجد نفسه في موقع هوياتي غير مكتمل، أو في منطقة رمادية بين جماعتين، يسعى غالباً إلى تثبيت انتمائه عبر المبالغة في الولاء للهوية الجديدة أو الأقوى سياسياً فالمسألة ليست دائماً قناعة فكرية خالصة، بل كثيراً ما تكون حاجة نفسية واجتماعية إلى الاعتراف، لهذا يمكن النظر إلى بعض مظاهر التشدد في الولاء العثماني داخل أوساط من الكرغلية لا باعتبارها مجرد تعبير سياسي، بل بوصفها أيضاً محاولة دائمة لعبور (عتبة القبول) فالجماعة التي تشعر بأن نسبها أو موقعها الاجتماعي محل تساؤل، تصبح أكثر حساسية تجاه مسألة الانتماء وأكثر ميلاً إلى إثبات شرعيتها داخل البنية الجديدة ولهذا كثيراً ما يكون القادم الجديد أكثر حماساً في الدفاع عن الجماعة التي انضم إليها من أبناء الجماعة الأصليين أنفسهم لأن الأخير لا يحتاج في العادة إلى إثبات ذاته كل يوم. ولعل (العبور) هنا لا يكتمل دفعة واحدة فهناك فرق بين الانضمام القانوني أو السياسي إلى جماعة ما وبين الحصول على الاعتراف الرمزي الكامل من داخلها وقد عاش الكراغلة هذه الإشكالية لزمان طويل فهم بالنسبة لبعض العثمانيين ليسوا أتراكا كاملي الانتماء وبالنسبة لبعض البنى المحلية ليسوا امتدادا قبليا خالصا ومن هذا التوتر تولد سلوك دفاعي يقوم على التشديد في إعلان الولاء ومحاولة بناء هوية خالصة متماسكة غير أن المفارقة أن الجماعات التي تبنى على فكرة (الوساطة) أو (العبور) كثيرا ما تتحول مع الزمن إلى جماعات قائمة بذاتها تمتلك سرديتها الخاصة وشعورها المستقل بالتمايز حتى لو كانت بدايتها مرتبطة بظروف سياسية مؤقتة فالهويات لا تصنع بالدم وحده بل بالوظيفة الاجتماعية والذاكرة المشتركة والشعور بالمصير الواحد لذلك فإن اختزال الكرغلية في صورة (المولدين) فقط يغلق البعد الاجتماعي والسياسي والنفسي الأعمق لهذه الظاهرة فالقضية لم تكن مجرد انساب مختلفة بل تجربة تاريخية لجماعة وضعت بين عالمين وحاولت عبر الولاء والاندماج وإعادة تعريف الذات أن تتنزع اعترافا كاملا بمكانها داخل المجتمع والدولة.

الديموغرافية والمنطقية تغفل الطبيعة البنوية لهذا التكوين إذ أن لفظ (كرغلي (Kuloglu) في دلالته الأصلية تعني ابناء الدولة أو ابناء الانتماء وهو ما يحيل إلى رابطة سياسية وظيفية أكثر منه رابطة دموية صرفة

فمصطلح (Kulolu) مركبة من شقين حيث تشير كلمة (Kul) إلى المنتمين للمؤسسة السلطانية، بينما تعني (olu) الابن أو المنتسب⁽¹⁾، وبهذا المعنى فإن المصطلح لا يحيل إلى رابطة نسبية بل يكتسب منذ نشأته دلالة سياسية ومؤسسية تعبر عن الانتساب إلى جهاز الدولة العثمانية وفي فضاءها السلطوي⁽²⁾، وهو ما يفسر تحول الكراغلة إلى قبيلة اجتماعية وسياسية متميزة داخل المجتمع الليبي، تتجاوز في تعريفها مجرد الأصل البيولوجي.

وعليه فإن الكرغلية يمكن فهمهم بوصفهم نتاج عملية إعادة تركيب اجتماعي مشابهة من حيث المبدأ لنمط التشكيل الصوفي حيث تتجاوز الروابط حدود النسب الضيق لتبنى على أساس الانتماء إلى مركز رمزي (الشيخ في الحالة الصوفية والدولة في الحالة الكرغلية) فكما أن علاقة المريد بالشيخ تنتج انتماءً يتجاوز العصبية العرقية⁽³⁾ فإن علاقة (الأوغلو بالسلطان العثماني) تؤسس لانتماء سياسي وظيفي بديل ومن ثم فإن الكرغلية لا يمثلون امتدادا بيولوجيا بل تشكلا اجتماعيا قائما على الولاء والوظيفة والاندماج في جهاز السلطة وقد تعزز

: مادة Türk Dil Kurumu Yayınları. أنقرة، Türk Dil Kurumu, Güncel Türkçe Sözlük، 1 oğlu.

2 C.E. Bosworth (eds.) The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed., Leiden: E. J. Brill، في "Cologhli"، Francesco Beguinot : وانظر أيضاً Koloğlu : مادة، Enciclopedia Italiana di Scienze, Lettere ed Arti, Rome: Istituto della Enciclopedia Italiana, 1931

3. أحمد انويجي غميص، الحركة الصوفية بأفق لبدة خلال القرن العاشر الهجري، مرجع متقدم، ص42-43.

هذا التشكيل عبر استيعاب عناصر سكانية متعددة من بينها المهاجرون الأندلسيون الذين وفدوا إلى المجال الطرابلسي عقب سقوط غرناطة وما تبعه من سياسات محاكم التفتيش الإسبانية إذ استقر هؤلاء - يهود ومسلمين - في مراكز حضرية مثل سوق الجمعة - وشط الهنشير وتاجوراء - قبل أن ينخرطوا في هذا الإطار الاجتماعي الجديد بما يعكس قدرة النسق القبلي على استيعاب عناصر وافدة وإعادة دمجها ضمن بنيته.

وفي موازاة ذلك انتهجت الإدارة العثمانية سياسة مقصودة لإعادة تشكل التوازنات الاجتماعية تمثلت في دعم الكراغلة وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا فقد جرى تحويلهم من نمط العيش الرعوي إلى نمط الاستقرار الزراعي عبر تملكهم الأراضي الزراعية بما في ذلك الأراضي الوقف التي كانت تمثل قاعدة الموارد الاقتصادية للقبيلة الصوفية، وهو ما يعكس توجهها واعيا لإضعاف الأخيرة وتقويضها من مشروعها السياسي كما عملت الدولة على إنشاء مراكز حضرية جديدة على حدود المناطق الساحلية/ الزراعية مثل مدن الخمس وزليتن ومصراته وفق نموذج (المدينة الإسلامية) القائم على ثنائية الإمارة والسوق وربطت هذه المراكز بالكراغلة بوصفهم حوامل اجتماعية للسلطة.

وقد ترافق ذلك مع إدخال أنماط زراعية جديدة من خلال توطين أشجار مثمرة مستقدمة من اقاليم الاناضول والبلقان كالزيتون واللوز وغيرها بما أسهم في

ترسيخ نمط الإنتاج الزراعي وتعزيز الاستقرار⁽¹⁾ كما تمنح الكراغلة امتيازات ضريبية وهو ما عزز موقعهم كطبقة وسيطة موالية للسلطة تستخدم في ضبط المجال واخماد التمردات وتثبيت الهيمنة العثمانية داخليا.

وتتضح هذه الدينامية بشكل أكبر جلاء خلال حكم الأسرة (القرمانلية) (1711-1835) التي مثلت صيغة من الحكم شبه المستقل داخل الإطار العثماني ففي هذه المرحلة لم تلغ القبيلة بل أعيد إدماجها ضمن شبكات السلطة عبر آليات التحالف والوساطة كما أن صعود الكرغلية موقع السلطة أعاد إحياء بعض الأفق السياسي المرتبط بالبعد المتوسطي خاصة عبر بناء القوة البحرية وتأسيس دار الترسانة وهو ما انعكس في سياسات المواجهة مع القوى الأوروبية⁽²⁾.

وفي هذا السياق يمكن فهم تحركات الكرغلية نحو إقليم برقة خاصة خلال المواجهات مع الولايات المتحدة الأمريكية الناشئة في سياق الحرب الطرابلسية الأولى: بوصفها امتدادا لوظيفتهم العسكرية- السياسية وليست مجرد انتقال

¹. غير أن هذا التوجه لم يستمر بالوثيرة نفسها خلال العهد القرمانلي، إذ يلاحظ أن الأسرة القرمانلية منذ استقرارها في الحكم مطلع القرن الثامن عشر، أعادت توجيه أولويتها الاقتصادية نحو الأنشطة التجارية والبحرية ولاسيما التجارة المتوسطية وأعمال الغزو البحري (القرصنة)، وهو ما يعكس حضور الحلم التاريخي المرتبط بالفضاء الغربي للمتوسط ويسط النفوذ على الأندلس، داخل مخيالهم السياسي.

². محمد مصطفى، الشركس، الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين، العلاقات العربية التركية: أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية الذي عقد في طرابلس في ديسمبر 1986 م، الجزء الأول، تحرير: عقيل محمد عقيل البربار، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات التاريخية- رقم (9)، ص199.

ديمغرافي عفوي حيث استقروا في مناطق مثل درنة بإقليم برقة ضمن إعادة توزيع المجال وفق مقتضيات الصراع.

وبالتوازي مع ذلك شهد المجال الليبي توسعا ملحوظا للطرق الصوفية غير أن هذا التوسع ترافق مع إعادة توجيهه وظيفي لها فبعد أن كانت حاملة لمشروع سياسي بديل جرى احتواؤها وتوجيهها نحو أدوار وسيطة⁽¹⁾ ذات طابع اجتماعي- طقوسي ك (فض النزاعات، تنظيم العلاقات المحلية، انتاج الشرعية الرمزية) وهو ما يعكس سياسة مزدوجة: دعم الكرغلية كبديل وظيفي- سياسي واحتواء الصوفية كإطار وظيفي- اجتماعي منزوع الفاعلية السياسية ومسلوب لموارده الاقتصادية لاسيما الأرضي الوقف.

من منظور تأويلي يمكن فهم هذه المرحلة بوصفها انتقالا من الاستقلال الوظيفي الكامل للقبيلة إلى نمط من الاندماج النسبي داخل بنية سلطة أوسع اندماجا يتسم بالاعتراف الضمني والتوجس المتبادل بين الطرفين⁽²⁾ ومع ذلك لم يؤد هذا التحول إلى تفكيك القبيلة بل إلى إعادة تعريف موقعها داخل النسق الاجتماعي محافظة على بنية سياسية متحولة في وظائفها وأدوارها.

¹. ريتشارد بيل، الضرائب في ليبيا- أشقر علي باشا واستعادة الحكم العثماني لطرابلس، العلاقات العربية التركية: أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية الذي عقد في طرابلس- ليبيا في ديسمبر 1986م، الجزء الأول، تحرير: عقيل محمد عقيل البرباز، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (9)، ص182.

². محمد نجيب، أبو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص97.

وعليه فإن المرحلة العثمانية لا تمثل قطيعة مع ما قبلها بقدر ما تمثل امتدادا تحوليا لها حيث تظل القبيلة عنصرا ثابتا في البنية الاجتماعية في حين تتغير أشكال حضورها تبعا لطبيعة السلطة السياسية وحدود قدرتها على الضبط وهو ما ينسجم مع تصور نظري أوسع يرى في التاريخ الاجتماعي سلسلة من التحولات التي تعيد إنتاج البنى ذاتها ضمن صيغ مختلفة بدل أن تستبدلها بشكل نهائي⁽¹⁾. إذا يمكن القول إن القبيلة في المجال الليبي لم تكن مجرد ظاهرة تاريخية عابرة مرتبطة بمرحلة ما قبل الدولة الحديثة بل شكلت بنية تأسيسية عميقة أعادت من خلالها الجماعات المحلية تنظيم ذاتها في ظل اختلال التوازن بين المجتمع والسلطة فقد تبلورت في سياق ما قبل الدولة بوصفها إطارا ناظما للحياة الاجتماعية والاقتصادية يستمد مشروعيته من الشروط الايكولوجية والبنوية للمجال لا من مجرد انقطاع سياسي طارئ وهو ما منحها قدرة عالية على الاستمرارية وإعادة الاندماج.

ومع الالتحاق بالمجال العثماني لم تتعرض هذه البنية للتفكيك بقدر ما خضعت لإعادة توظيف ضمن منظومة سلطة أوسع حيث انتقلت القبيلة من موقع البديل الوظيفي للدولة إلى موقع الوسيط المندمج فيها وفي هذا التحول برزت أنماط

¹. امحمد أنوبي غميص، إعادة بناء المنهجية التاريخية في قراءة النصوص: دراسة تطبيقية، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية والتربوية، العدد (2)، المجلد الأول، 2025، ص 81. وانظر أيضاً: امحمد أنوبي غميص وسعاد علي الرفاعي، التماسك والتلاصق في الفضاء الاجتماعي الليبي: مقارنة سوسيوتاريخية لتفسير الأزمة الليبية في إنتاج المعنى الثقافي المشترك، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، المجلد العاشر - العدد التاسع عشر، يونيو، 2026، ص 147-133.

جديدة من التشكيل القبلي لعل أبرزها قبيلة الكرغلية التي جسدت انتقال الانتماء من رابطة القرابة الضيقة إلى رابطة سياسية وظيفية مرتبطة بالدولة في مقابل احتواء القبيلة الصوفية المناهضة للوجود العثماني وتفريغها من مشروعها السياسي وهكذا أعيد توزيع الأدوار داخل النسق القبلي دون المساس بأسسه العميقة بما يعكس قدرة هذا النسق على امتصاص التحولات وإعادة تشكيل ذاته وفق مقتضيات السياق.

وعليه فإن القبيلة تظهر عبر هاتين المرحلتين كنسق تاريخي مرن يحافظ على استمراريته البنيوية مقابل تحولات وظائفه وأشكال حضوره إذ تنتقل من الاستقلال إلى الاندماج ومن العصبية إلى الوساطة ومن المجال المفتوح إلى الارتباط النسبي بالسلطة المركزية وهو ما يفضي الى نتيجة مفادها أن التحولات السياسية لم تلغ القبيلة بل أعادت انتاجها في صيغ جديدة الأمر الذي يطرح بالضرورة سؤالاً حول كيفية تموضعها في سياقات أكثر حداثة واضطراباً كما هو الحال خلال مرحلة الاحتلال الإيطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية حيث ستدخل القبيلة طورا جديدا من إعادة التشكيل تحت ضغط الاستعمار وتحديات بناء الكيان السياسي الحديث.

ثالثاً: القبيلة في سياق الاحتلال الإيطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية مع مطلع القرن العشرين ومع اندلاع الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911 دخل المجال الليبي طورا تاريخيا جديدا اتسم بإعادة تشكيل العلاقة بين البنية القبلية والتحولات الدولية الكبرى غير أن هذه المرحلة لا يمكن فهمها باعتبارها لحظة

مواجهة وطنية موحدة بقدر ما كانت لحظة إعادة توزيع لوظائف القبائل داخل مجال منقسم جغرافيا وسياسيا تبعا لشبكات النفوذ الدولي⁽¹⁾ فمنذ السنوات الأولى للغزو تركزت المقاومة المسلحة أساسا في غرب البلاد لا في شرقها وذلك بحكم استمرار تركيز الوجود العثماني في إقليم طرابلس إلى غاية معاهدة أوشي لوزان سنة 1912⁽²⁾ ثم استمرار الدعم التركي الألماني لاحقا خلال الحرب العالمية الأولى⁽³⁾ للقبائل الليبية في الإقليم لزعة الاستقرار الإيطالي.

وفي هذا السياق أعادت القبيلة الليبية إنتاج ذاتها بوصفها وحدة تعبئة عسكرية وسياسية مرتبطة بالصراع الدولي حيث لم تقتصر المقاومة على القبائل الكرغلية المرتبطة تاريخيا بالمجال العثماني بل شملت أيضا القبائل المكانية والعرقية والصوفية التي دخلت في تحالفات ظرفية مع الدولة العثمانية رغم ما كان بينها وبين الوجود التركي من صراعات سابقة فقد انخرطت قبائل ورفلة والزنتان وقرى الجبل الغربي بوصفها قبائل مكانية وأولاد سليمان باعتبارها قبائل عرقية وقبائل القذاذفة باعتبارها قبائل عرقية متصوفة ضمن مجال مقاومة مدعوم عثمانيا ألمانيا إلى جانب القبائل الكرغلية التي مثلت الامتداد الاجتماعي والعسكري الأكثر التصاقا بالإدارة العثمانية في غرب البلاد.

¹. نيكولاي إيليتش، بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط2، 2001، ص92 وما بعدها.

². المرجع نفسه، ص143 وما بعدها.

³. المرجع نفسه، ص157.

ومن منظور تأويلي يكشف هذا التحول أن القبيلة الليبية لم تكن تتحرك وفق منطق الولاءات الثابتة بل وفق إعادة تموضع مستمرة تفرضها تغيرات التوازنات الدولية فالقبائل التي خاضت مواجهات ضد الوجود العثماني خلال مراحل سابقة أعادت التحالف معه بمجرد تحول إيطاليا إلى قوة احتلال مباشر الأمر الذي يبين أن البنية القبلية لم تكن معزولة عن النظام الدولي بل كانت جزءا من دينامياته وتحولاته.

وفي هذا الإطار تداخلت المقاومة القبلية في غرب البلاد مع شبكات الإسناد التركي الألماني حيث وفرت الدولة العثمانية مدعومة بألمانيا السلاح والتمويل والخبرات العسكرية لعدد من الزعامات القبلية الممتدة بين مصراته والجبل الغربي وترهونة وورقلة والزاوية والساحل الغربي وقد انعكس هذا الدعم في سلسلة من المعارك والتحالفات التي هدفت إلى منع استقرار السيطرة الإيطالية على إقليم طرابلس خلال الفترة الممتدة من 1911-1922.

وضمن هذا السياق ظهرت الجمهورية الطرابلسية لا باعتبارها انتقالا من التنظيم القبلي إلى الدولة الحديثة وفق التصورات التطورية التقليدية وإنما بوصفها إعادة تنظيم سياسي للمجال غرب البلاد في إطار التحالف التركي الألماني خلال الحرب العالمية الأولى وتشير المعطيات التاريخية إلى أن فكرة الجمهورية جاءت عبر بعثة تركية المانية وصلت إلى الساحل الليبي بواسطة غواصة المانية وضمت شخصيات عثمانية وضابط اتصال الماني سعوا إلى جمع الزعامات

القبلية في الجبل الغربي والزاوية ومصراته وورفلة وترهونة من أجل تأسيس كيان سياسي قادر على إدارة المقاومة ضد الإيطاليين.

ومن هنا أعلنت الجمهورية الطرابلسية سنة 1917 في مسلاته بقيادة سليمان الباروني بوصفه ممثلاً للتيار العثماني داخل المجال الطرابلسي وبالتحالف مع القيادات الكرغلية وعلى رأسها رمضان السويحلي إضافة إلى زعامات القبائل المكانية مثل ترهونة وورفلة بقيادة عبد النبي بالخير وأحمد المريض⁽¹⁾ والهادي كعبار وبذلك تأسست الجمهورية على قاعدة تحالف قبلي واسع جمع القبائل الكرغلية والمكانية والعرقية والصوفية داخل إطار سياسي مدعوم خارجياً لا على قاعدة تجاوز البنية القبلية أو تفكيكها.

غير أن هذه التجربة كشفت في الوقت نفسه استمرار التفاوتات داخل النسق القبلي نفسه فقبائل ورفلة بحكم امتدادها الجغرافي وتحالفها القديم مع قبائل الزنتان والقذاذفة وأولاد سليمان في الجنوب واتصالها بالمجال الفرنسي في جنوب تونس والجزائر المتاخمة بدأت تشعر بان الدعم التركي الألماني يتركز بصورة أكبر لدى القبائل الكرغلية مقارنة ببقية القبائل المتحالفة ومن هنا بدأت ملامح التصدع تظهر داخل التحالف الطرابلسي خاصة مع سعي بعض الزعامات القبلية إلى إعادة التوضع باتجاه فرنسا بعد شعورها باختلال موازين الدعم داخل الجمهورية وقد تعمق هذا التحول مع نهاية الحرب العالمية الأولى وصعود الفاشية إلى السلطة في إيطاليا سنة 1922 حيث تغيرت التحالفات الدولية

¹. بروشين، المرجع نفسه، ص 193 وما بعدها.

بصورة جذرية فبعد أن كانت إيطاليا متحالفة مع بريطانيا وفرنسا خلال مرحلة الغزو الأولى أصبحت متحالفة مع ألمانيا وتوقف الدعم التركي الألماني للمقاومة في غرب البلاد ومع انهيار هذا الإسناد الدولي سقطت الجمهورية الطرابلسية وتمكنت الإدارة الإيطالية من فرض سيطرة أكثر إحكاما على إقليم طرابلس لتدخل القبائل غرب البلاد طورا جديدا من الاحتواء والضبط الاستعماري.

وفي المقابل انتقلت بؤرة المقاومة تدريجيا إلى شرق البلاد بعد 1922⁽¹⁾ حيث بدأت بريطانيا عبر المجال المصري في دعم المقاومة السنوسية ضد الوجود الإيطالي وفي هذا السياق عادت القبيلة الصوفية إلى الواجهة لا باعتبارها بقايا دينية معزولة بل بوصفها بنية سياسية وعسكرية قادرة على تعبئة المجال شرق البلاد في مواجهة التحالف الإيطالي الألماني وهكذا أصبحت القبائل السنوسية أو ما يمكن توصيفه بقبائل المرابطين الأداة الرئيسية للمقاومة في برقة في الوقت الذي اعتمدت فيه إيطاليا على بعض القبائل المكانية والعرقية خاصة (المحاربين) في مواجهة التنظيمات الصوفية المسلحة ومن ثم فإن المجال الليبي خلال الاحتلال لم يشهد نمطا واحدا من المقاومة بل عرف انتقالا جغرافيا ووظيفيا لمركز الفعل القبلي تبعا لتحولات النظام الدولي فالمقاومة في غرب البلاد ارتبطت بالمجال العثماني الألماني واعتمدت على القبائل الكرغلية والمكانية بينما ارتبطت المقاومة في شرق البلاد بالمجال البريطاني المصري واعتمدت أساسا على القبائل الصوفية السنوسية.

¹. بروشين، ص222.

ومع تأسيس الدولة الليبية سنة 1951 أعيد انتاج هذه الانقسامات التاريخية داخل المجال السياسي الوطني فقد تشكل الحزب الفيدرالي معتمدا بدرجة أساسية على القبائل الصوفية وبعض القبائل المكانية المرتبطة بالمجال السنوسي في حين تشكل حزب المؤتمر بقيادة بشير السعداوي معتمدا على أغلبية كرجلية وتحالفات مع بعض القبائل العرقية ومن هنا انتقل التنافس بين التشكيلات القبلية من المجال العسكري إلى المجال السياسي حيث تحول الصراع من مقاومة الاستعمار إلى الصراع حول احتكار الشرعية داخل الدولة الوطنية الناشئة.

وقد انتهى هذا الصراع بتغليب المجال السنوسي المرتبط بالبنية الصوفية خاصة بعد صدور المرسوم الملكي القاضي بحل الأحزاب السياسية وما ترتب عليه من تصفية بعض رموز حزب المؤتمر وإبعاد بشير السعداوي خارج البلاد وبذلك دخلت القبيلة الليبية طورا جديدا أعادت فيه انتاج ذاتها داخل مؤسسات الدولة الوطنية لا باعتبارها بقايا ما قبل الدولة وإنما باعتبارها أحد المكونات البنوية المنظمة لتوزيع السلطة والتحالفات داخل المجال السياسي الليبي.

وعليه فإن مرحلة الاحتلال الايطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية تكشف أن القبيلة الليبية لم تكن بنية جامدة بل نسقا ديناميكيا أعاد تشكيل وظائفه وتحالفاته تبعا لتحولات النظام الدولي كما تؤكد هذه المرحلة أشكالا مختلفة للقبيلة الليبية الكرجلية والمكانية والعرقية والصوفية لم تكن كيانات منفصلة بل مكونات متداخلة تتبادل الصدارة التاريخية بحسب تغير موازين القوى والتحالفات الدولية وهو ما يفسر استمرار القبيلة بوصفها بنية ثابتة تتغير وظائفها دون أن تتحل تاريخيا.

إذا يمكن القول بأن مرحلة الاحتلال الايطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية تمثل لحظة مفصلية في تاريخ النسق القبلي الليبي ليس لأنها افضت إلى تفكيك القبيلة أو تجاوزها وإنما لأنها كشفت بصورة أكثر وضوحاً جدلية الثبات والتحول داخل البنية القبلية فمن منظور الاستاتيكا الاجتماعية ظلت القبيلة محافظة على موقعها بوصفها الإطار البنوي الناظم للعلاقات الاجتماعية والسياسية داخل المجال الليبي إذ استمرت في أداء وظيفة التنظيم والتعبئة وإنتاج الولاءات سواء في سياق المقاومة أو في سياق إعادة توزيع السلطة أما من منظور الديناميكا الاجتماعية فقد خضعت هذه البنية لتحولات وظيفية متعاقبة فرضتها التحولات الدولية وتغير أنماط السيطرة السياسية بحيث انتقلت القبيلة من وسيط مدمج ضمن المجال العثماني إلى وحدة مقاومة مسلحة ضد الاستعمار الايطالي ثم إلى فاعل سياسي يسعى إلى إعادة تنظيم المجال عبر تجربة الجمهورية الطرابلسية قبل أن يعاد احتواؤها ضمن ترتيبات الدولة الوطنية الناشئة.

وفي هذا السياق كشفت تجربة الجمهورية الطرابلسية أن القبيلة لم تكن عائقاً أمام التشكيل السياسي كما تفترض بعض القراءات التطورية التقليدية بل كانت هي ذاتها المادة الاجتماعية التي أعيد من خلالها تشكيل المجال السياسي غير أن هذه التجربة أبرزت في الآن نفسه أن الديناميكا القبلية لم تكن مستقلة عن النظام الدولي إذ ظلت التحالفات والانقسامات الداخلية مرتبطة بحركة التوازنات الخارجية بين المجال العثماني الألماني من جهة والمجال البريطاني الفرنسي الإيطالي من جهة أخرى ومن هنا فإن سقوط الجمهورية الطرابلسية لم يكن ناتجاً

عن قصور قبلي بقدر ما كان تعبيراً عن اختلال البنية الدولية التي وفرت شروط استمرارها كما تكشف هذه المرحلة أن الأشكال المختلفة للقبيلة لم تكن كيانات جامدة أو متعارضة بصورة مطلقة بل صيغاً تاريخية متحولة داخل نسق واحد يعيد إنتاج ذاته بحسب تغير السياقات ففي لحظة معينة تصدرت القبائل الكرغلية والمكانية مشهد المقاومة في غرب البلاد ضمن المجال العثماني ثم انتقلت الصدارة لاحقاً إلى القبائل الصوفية في شرق البلاد ضمن المجال السنوسي المدعوم ببريطانيا وهو ما يؤكد أن الثابت في النسق القبلي الليبي لم يكن شكل القبيلة أو موقعها السياسي وإنما قدرتها المستمرة على إعادة الترميز الوظيفي تبعاً لتحولات السلطة والاقتصاد وموقع المجال الليبي داخل النظام الدولي.

ومع تأسيس الدولة الليبية سنة 1951م بدأت القبيلة تدخل طوراً جديداً من التحول الوظيفي فمن الناحية الاستاتيكية استمرت بوصفها بنية اجتماعية حاضنة للولاءات وشبكات النفوذ غير أن الديناميكا الجديدة للمجال السياسي والاقتصادي دفعها تدريجياً إلى إعادة تعريف أدوارها داخل مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة وهكذا انتقلت القبيلة من منطق التعبئة العسكرية والمقاومة إلى منطق التنافس على موقع التمثيل والسلطة داخل الدولة غير أن هذا التحول سيأخذ أبعاداً أكثر عمقا وتعقيدا مع اكتشاف النفط وبروز الاقتصاد الريعي حيث ستصبح الدولة نفسها مركز إعادة توزيع الثروة والشرعية، الأمر الذي سيدفع القبيلة إلى إعادة إنتاج ذاتها داخل شبكات الريع والبيروقراطية والتحالفات السياسية الجديدة، ومن

هنا تبرز المراحل اللاحقة بوصفها تحولاً نوعياً في تاريخ النسق القبلي الليبي أي القبيلة في سياق الدولة الريعية.

رابعاً: القبيلة في سياق الدولة الريعية

يمثل الانتقال إلى الدولة الريعية في الحالة الليبية لحظة مفصلية في تاريخ تشكل النسق الاجتماعي لا من حيث القطيعة مع البنى السابقة وإنما من حيث إعادة توظيفها داخل منطق جديد للسلطة والتوزيع فمع اكتشاف النفط بكميات تجارية في أواخر الخمسينيات خاصة بعد اكتشاف حقل زلطن سنة 1959م ودخول ليبيا مرحلة التصدير الفعلي سنة 1961م تحول الاقتصاد من نمط إنتاجي محدود قائم على الزراعة والرعي إلى اقتصاد ريعي يعتمد على تدفق الموارد الخارجية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق لا يمكن فهم الدولة الريعية بوصفها مجرد بنية اقتصادية بل باعتبارها نمطاً خاصاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي حيث تحتكر الدولة الموارد الطبيعية وتعيد توزيعها في شكل رواتب ووظائف وإعانات ومشروعات تنموية⁽²⁾، فالدولة الريعية تتميز بكونها لا إنتاجية وهو ما ينعكس مباشرة على

¹. علي عبد اللطيف، حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 211-215.

². مصطفى مفتاح، كريدلة- عبد الفتاح أبو بكر، المالطي، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد، السنة الرابعة، العدد (8)، سبتمبر 2016، ص 195-218.

طبيعة العلاقات الاجتماعية داخلها⁽¹⁾ وضمن هذا الإطار تبرز القبيلة بوصفها وسيطا اجتماعيا أساسيا في عملية توزيع الرّيع حيث تتحول من إطار تقليدي للحماية والتنظيم الذاتي إلى قناة لإعادة توزيع الموارد داخل المجتمع وقد لاحظ (حميدة) أن الدولة الليبية الحديثة لم تعمل على تفكيك البنى القبلية بل إعادة دمجها ضمن شبكات السلطة عبر آليات الزبونية السياسية وتوزيع المنافع⁽²⁾. ومن منظور تأويلي يمكن القول إن الدولة الرّيعية لم تلغ القبيلة كما افترضت بعض أطروحات التحديث وإنما ساهمت في إعادة انتاجها ضمن منطق جديد فقد تم إدماج القبائل في بنية الدولة عبر وسائل متعددة من بينها:

- التمثيل غير الرسمي في دوائر القرار.

- توزيع المناصب الإدارية.

- وربط الولاءات المحلية بمركز السلطة.

وهو ما يتقاطع مع ما ذهب إليه المنصف وناس في تحليله للشخصية الليبية حيث اعتبر أن السلطة اعتمدت على شبكات الولاء الاجتماعي أكثر من اعتمادها على المؤسسات البيروقراطية الحديثة⁽³⁾ غير أن هذا الاندماج لم يكن متجانسا بل أعاد انتاج التمايز داخل البنية القبلية نفسها ففي إطار التقسيم

¹. المنصف وناس، الشخصية الليبية، ثالث الوث القبيلة والغنمة والغلبة، الدار المتوسطة للنشر، ط(1)، 2014، ص33 وأيضاً ص38، ص73.

². علي عبد اللطيف، حميدة، ليبيا: الدولة والمجتمع، دار الفرجاني، طرابلس، 2009، ص134 - 140.

³. المنصف وناس، مرجع متقدم، ص33 وأيضاً ص38.

المعتمد بهذه الدراسة (قبائل عرقية ومكانية وصوفية وسياسية) يمكن رصد أنماط
تفاعل مختلفة:

فالقبيلة العرقية عززت من تماسكها الداخلي عبر إعادة توزيع الرّيع داخل
شبكات القرابة الدموية وهو ما دعم قدرتها على التأثير المحلي خاصة في
المناطق الداخلية⁽¹⁾.

أما القبيلة المكانية: فقد تأثرت بموقعها الجغرافي من مراكز الإنتاج- خاصة
المراكز النفطية- أو مراكز القرار، مما أعاد تشكيل وزنها الاجتماعي تبعاً لقربها
أو بعدها عن الدولة⁽²⁾.

وأخيراً القبيلة الصوفية: التي شهدت تراجعاً نسبياً في دورها السياسي خاصة بعد
احتكار الدولة للمجال الديني إلا أنها استمرت كحامل للذاكرة الجماعية والهوية
الرمزية الحقيقية⁽³⁾.

أما آخر القبيلة السياسية الكرغلية فقد وجدت في الدولة الريعية امتداداً طبيعياً
لوظيفتها التاريخية حيث أعيد إنتاج دورها كوسيط إداري وسياسي داخل مؤسسات
الحكم.

وفي هذا السياق يبرز عهد القذافي (1969-2011) بوصفه مرحلة تكثيف لهذا
النمط حيث أعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والقبيلة عبر ما سمي بالشرعية
الثورية التي جمعت بين الخطاب القومي العابر للحدود وإدماج البنى القبلية في

¹. المرجع نفسه، ص 25.

². المرجع نفسه، ص 39.

³. امحمد انويجي غميص، الحركة الصوفية بأفق لبدة خلال القرن العاشر الهجري، مرجع متقدم، ص 50.

منظومة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام ففي الوقت الذي كانت أيديولوجيا الدولة ذات طابع أممي عابر للدولة القطرية ظل النظام السياسي يعتمد فعلياً على توازنات قبلية لضبط المجال الداخلي عن طريق القيادات الشعبية فعلى الرغم من أنها لا توجد وفق القرارات والقوانين الصادرة بخصوص مسألة تنظيم السلطة إلا أنها ذات تأثير قوي في المجال السياسي والإداري.

وقد أدى هذا التداخل إلى ما يمكن تسميته بـ (ازدواجية النسق) حيث تتعايش مؤسسات رسمية حديثة (وزارات، إدارات، قوانين) مع شبكات غير رسمية قائمة على الانتماء القبلي وهذه الازدواجية ليست حالة انتقالية وإنما هي سمة بنيوية للنظام الاجتماعي الليبي.

ومن زاوية الفيزياء الاجتماعية يمكن تفسير هذا الوضع بوصفه حالة توازن غير مستقرة بين قوى الاستاتيكا والديناميكا: فالقبيلة تمثل عنصر الثبات البنيوي بينما يمثل الاقتصاد الريعي محدد من المحددات التحول الوظيفي إلا أن هذا التحول لم يترجم إلى تحديث مؤسسي كامل بسبب غياب العلاقة العضوية بين الإنتاج والسلطة وهو ما يجعل الدولة في حاجة بالضرورة إلى وسطاء اجتماعيين ومن الطبيعي أن تقوم القبيلة بهذا الدور التاريخي وتتجلى أهمية هذا التحليل في تفسير مفارقة مركزية: كيف يمكن لبنية تقليدية أن تستمر بل وأن تتعزز في ظل دولة تمتلك موارد مالية هائلة؟ والجواب يكمن في طبيعة الدولة الريعية ذاتها التي

لا تعتمد على الإنتاج الاجتماعي بل على التوزيع ما يجعلها بحاجة إلى شبكات وسيطة لضبط المجتمع وهو ما يمنح القبيلة وظيفة -تاريخية- داخل بنية الدولة. وعليه يمكن القول إن القبيلة في سياق الدولة الريفية لم تعد بقايا من الماضي وإنما تحولت إلى مكون وظيفي داخل الدولة الريفية نفسها تؤدي دوراً ثنائياً- مزدوجاً: فمن جهة تساهم في استقرار النظام عبر شبكات الولاء ومن جهة أخرى تمارس سلطة الضبط على مؤسسات حديثة قائمة على المواطنة الفردية والقانون في حال تماهت الدولة معها ولم تضبطها قانونياً وفي المحصلة يكشف هذا المسار عن قانون عام يحكم تطور القبيلة في الحالة الليبية: فهي لا تختفي مع التحول بل تعيد إنتاج نفسها داخله محتفظة ببنيتها ومتحولة في وظائفها بما يؤكد نسقاً اجتماعياً مرناً قادراً على التكيف مع مختلف أنماط التنظيم السياسي والاقتصادي دون أن يفقد حضوره البنوي.

الخاتمة:

وفي ضوء المسار التحليلي الذي اعتمدته هذه الدراسة يتبين أن الاشكال الحقيقي المتعلق بالقبيلة في المجتمع الليبي لا يكمن في سؤال بقائها أو زوالها بل في الكيفية التي أعادت من خلالها إنتاج حضورها داخل التحولات التاريخية المتعاقبة دون أن تفقد موقعها البنوي داخل الاجتماع الليبي فمن خلال المقاربة السوسيولوجية- التاريخية- التأويلية التي اعتمدتها الدراسة لم يعد التاريخ مجرد تعاقب زمني للأحداث بل غدا مجالا لكشف البنية العميقة التي تحكم انتظام العلاقة بين المجتمع والسلطة وبين الثبات والتحول وهو ما أتاح الانتقال من

مستوى الوصف التاريخي إلى مستوى الكشف عن منطق اشتغال النسق القبلي ذاته.

لقد بينت الدراسة أن القبيلة في الحالة الليبية لا يمكن فهمها باعتبارها مرحلة بدائية سابقة على تشكل الدولة ولا بوصفها بقايا تقليدية تعيق التحديث لأن مثل هذه التصورات تتطرق ضمناً من نموذج تطوري خطي يفترض أن المجتمعات تمر بالضرورة من القبيلة إلى الدولة ثم إلى الفردانية الحديثة غير أن تتبع التحولات الطويلة للمجال الليبي كشف أن القبيلة لم تكن نقيضاً للدولة بقدر ما كانت أحد الأشكال التاريخية التي أعاد المجتمع عبرها تنظيم ذاته كلما اختل التوازن بين السلطة والبنية الاجتماعية ومن هنا فإن القبيلة لم تظهر في لحظات الأزمة باعتبارها عودة للماضي بل باعتبارها استمراراً لبنية كامنة ظلت حاضرة داخل التكوين الاجتماعي حتى في أكثر مراحل التحديث السياسي والاقتصادي كثافة.

وفي هذا الإطار أمكن إعادة تأويل التمييز بين الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية بوصفه مدخلاً لفهم خصوصية الاجتماع الليبي لا باعتباره قانوناً تطورياً جاهزاً مستمداً من التجربة الأوروبية فالاستاتيكا لم تتجسد في جمود القبيلة أو ثبات أشكالها الظاهرة وإنما في استمرار الوظيفة البنوية التي تؤديها باعتبارها إطاراً لإنتاج التضامن والولاء وإعادة تنظيم المجال الاجتماعي بينما تجلت الديناميكا في قدرتها المستمرة على إعادة تشكيل وظائفها تبعاً لتحولات السلطة والاقتصاد والنظام الدولي وبهذا المعنى فإن التحول في الحالة الليبية لم يكن

انتقالاً من بنية إلى أخرى بقدر ما كان إعادة تركيب للبنية نفسها داخل شروط تاريخية متغيرة.

ومن خلال الامتداد التاريخي الطويل الذي شمل مراحل ما قبل الدولة الحديثة والعهد العثماني والاحتلال الإيطالي وتجربة الجمهورية الطرابلسية ثم الدولة الريعية تكشف الدراسة عن قانون سوسيولوجي يحكم النسق القبلي في المجتمع الليبي يتمثل في أن القبيلة كلما فقدت وظيفتها الظاهرة أعادت إنتاج نفسها داخل وظيفة جديدة دون أن تتحل كبنية اجتماعية فهي تنتقل من العصبية إلى الوساطة ومن الحماية إلى التمثيل ومن المقاومة إلى الإدارة ومن المجال المفتوح إلى مؤسسات الدولة لكنها تحتفظ دائماً بقدرتها على تنظيم الولاءات وإعادة توزيع العلاقات داخل المجتمع ولذلك فإن استمرارية القبيلة لا تعود إلى قوة التقليد وحده بل إلى محدودية قدرة الدولة التاريخية على إنتاج فضاء مؤسسي مستقل كلياً عن البنى الاجتماعية الوسيطة وهو ما جعل القبيلة تتحول من بديل عن الدولة في بعض المراحل إلى شريك ضمني في إنتاج السلطة في مراحل أخرى، وعليه فإن هذه الدراسة لا تنتهي إلى الدفاع عن القبيلة أو إدانتها بل تسعى إلى تجاوز هذا التقابل المعياري نفسه نحو فهمها باعتبارها تعبيراً عن منطق تاريخي خاص بتشكيل الاجتماع الليبي فالدولة في ليبيا لم تتأسس فوق فراغ اجتماعي كما أن القبيلة لم توجد خارج التاريخ بل ظل الطرفان في حالة إعادة تشكيل متبادل عبر قرون طويلة من التحولات ومن هنا فإن فهم المستقبل السياسي والاجتماعي للمجتمع الليبي يظل رهيناً بفهم هذه العلاقة المركبة بين البنى التقليدية والتحولات

الحديث لا عبر افتراض زوال أحدهما لصالح الآخر بل عبر إدراك الكيفية التي يعيد بها المجتمع إنتاج توازنه التاريخي بينهما في كل مرحلة جديدة.

أولاً المصادر:

1. عبد الرحمن ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، 1399 هـ / 1979 م، المجلد الأول.

2. كريم الدين، البرموني، كتاب تنقيح روضة الأزهار ومنبه السادات الأبرار، المكتبة الثقافية، بيروت، (د. ت).

3. محمد بن خليل، غلبون، تاريخ طرابلس الغرب، المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1349 هـ.

4. هيرودوت، الكتاب الرابع، ترجمة: محمد المبروك الدويب، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003.

ثانياً المراجع:

5. المنصف وناس، الشخصية الليبية، ثالث وث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطة للنشر، 2014.

6. امحمد أنويجي غميص، إعادة بناء المنهجية التاريخية في قراءة النصوص: دراسة تطبيقية، المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية والتربوية، العدد (2)، المجلد الأول، 2025.
7. إمحمد أنويجي غميص وسعاد علي الرفاعي، التماسك والتلاصق في الفضاء الاجتماعي الليبي: مقارنة سوسيوتاريخية لتفسير الأزمة الليبية في إنتاج المعنى الثقافي المشترك، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار، جامعة المرقب، المجلد العاشر - العدد التاسع عشر، يونيو، 2026.
8. امحمد أنويجي غميص، الصوفية بأفق لبدة خلال القرن العاشر الهجري، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، العدد (19)، 2011.
9. ريتشارد بيل، الضرائب في ليبيا- أشقر علي باشا واستعادة الحكم العثماني لطرابلس، العلاقات العربية التركية: أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية الذي عقد في طرابلس- ليبيا في ديسمبر 1986م، الجزء الأول، تحرير: عقيل محمد عقيل البرباز، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (9).
10. سعاد علي الرفاعي، طقوس العبور بالعرس الليبي ودلالاته القيمية: سوسيوثقافة الحناء، مجلة صدی الجامعة للعلوم الإنسانية، الجامعة الليبية المفتوحة، المجلد (4)، العدد (2)، 2026.

11. عادل النفاتي، المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغرب: حفريات في أدب الرحلة- القرن 16، في الهوية والتدين والثقافة، أفريقيا الشرق-المغرب، 2015.
12. عبد الباسط بن خليل، الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم، مخطوط مكتبة الفاتيكان، رقم 729، ضمن أخبار رحلة إلى بلاد المغرب وطرابلس.
13. عمر التدمري، مشاهدات وأخبار عبد الباسط الظاهري في بلاد المغرب والأندلس، مجلة المناهل، المغرب، العدد 47، 1993.
14. علي الحوات، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، منشورات شركة الجا، فاليتا- مالطا، 1998.
15. علي عبد الرازق جلبي، قضايا علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
16. علي عبد اللطيف، حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
17. علي عبد اللطيف، حميدة، ليبيا: الدولة والمجتمع، دار الفرجاني، طرابلس، 2009.
18. عيسى رمضان، القبلاوي بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيقية من ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات العامة (10)، طرابلس- ليبيا، 2005.

19. فاتح رجب، قدارة، القبيلة والسلطة في القرن 19 من التمرد إلى الاحتواء، دراسة في الوثائق التاريخية، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد 37، عدد خاص، ديسمبر 2024.
20. محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.
21. محمد عابد، الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د.ت)، ص189.
22. محمد مصطفى، الشركس، الأزمة المالية عند نهاية العهد القرمانلي في رأي المؤرخين الغربيين، العلاقات العربية التركية: أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية الذي عقد في طرابلس في ديسمبر 1986 م، الجزء الأول، تحرير: عقيل محمد عقيل البربار، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة الدراسات التاريخية- رقم (9).
23. محمد نجيب، أبو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
24. مصطفى مفتاح، كريدلة- عبد الفتاح أبو بكر، المالطي، دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم

الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد،
السنة الرابعة، العدد (8)، سبتمبر 2016.

25. نيكولاي إيليتش، بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى
عام 1969، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة،
بيروت- لبنان، ط2، 2001.

26. صلاح مصطفى، الفوال، علم الاجتماع في عالم متغير، سلسلة كتب علم
الاجتماع والتنمية، الكتاب الثامن عشر، دار الفكر العربي، مدينة نصر،
1996.

27. Türk Dil Kurumu, Güncel Türkçe Sözlük, Türk Dil
Kurumu Yayınları. oğlu.

28. C.E. Bosworth, et al. (eds.) The Encyclopaedia of Islam,
2nd ed., Leiden: E. J. Brill: Koloğlu

29. Francesco Beguinot, "Cologhli", Enciclopedia Italiana di
Scienze, Lettere ed Arti, Rome: Istituto della
Enciclopedia Italiana, 1931